

تمكين العاملين وعلاقته بالميزة التنافسية: حالة دراسية - القطاع الفندقي - سلطنة عمان

البحري، خلف بن سليمان. (2024). تمكين العاملين وعلاقته بالميزة التنافسية: حالة دراسية -
القطاع الفندقي - سلطنة عمان. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، مج8، ع11 ،
104 - 127. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1517658>



إعداد

سامر بنون

تقييم استخدام الباحث للاقتباسات المباشرة وغير المباشرة

* يأتي هذا العرض امتداداً للمهمات السابقة، بحيث يركّز هذا الأسبوع على تقييم الجوانب الأخلاقية والملكية الفكرية في نفس الرسالة التي سبق تحليل منهجيتها وإطارها النظري في الأسابيع الماضية.

يتّضح من مراجعة الإطار النظري للدراسة خصوصاً الصفحات (11-12) أن الباحث اعتمد بصورة واضحة على الاقتباسات المباشرة من المصادر. فقد أورد نصوصاً منقولة حرفياً من البلتاجي (2019)، و(Kole 2020)، وسوسي (2014)، وغيرها، وذكرَ بجانب كل اقتباس اسم المؤلف والسنة ورقم الصفحة، وهي خطوة أساسية في توثيق الاقتباس المباشر، ورد نص حرفي موثق كما يلي: "... حيث تشكّل هذه البيئة مصدراً للتفاعل والتداخل بين المؤسسة الفندقية وبين المنافسين ... (البلتاجي، 2019، ص 20-26)"، وهو توثيق يتوافق مع معايير APA و MLA في إسناد النصوص المنقولة مباشرة.

كما يظهر اقتباس مباشر آخر: "... إما أن يكون ذلك من خلال توفير ميزة أكبر للعملاء ... (Kole, 2020, P34)، مما يدل على التزام الباحث بنظام الإحالة داخل المتن عند استخدام النصوص الحرفية.

النص الاصيلي

Employees Empowerment and its Relationship to Competitive ...

Albahri

1. الإطار العام للدراسة

1.1 المقدمة

أدت التغيرات العالمية إلى ظهور توجهات جديدة تحدثت عنها المؤسسات في جميع مستوياتها حيث كشفت عن واقع جديد وأضافت مفاهيم وتقنيات حديثة تتميز بخصائص ورؤى تتناسب مع طبيعة العالم المعاصر الذي يقوم على الحركة الديناميكية وسرعة التغيير.

ولكي تلبي المؤسسات متطلباتها في بيئة الأعمال المعاصرة يتحتم عليها إجراء مراجعة شاملة وإجراء دراسات متعمقة لسياساتها وخططها ووضع برامجها ضمن ظروف بيئية ديناميكية سريعة التغيير، بحيث إنها تشكل نظاماً مفتوحاً ينمو ويتطور ويتفاعل مع الفرص والتحديات البيئية التي تعمل فيها وذلك من أجل ضمان استقرارها والحفاظ على مركزها التنافسي وتطويره.

ومن هنا جاء اهتمام الفكر الإداري الحديث بالإنسان كعامل أساسي لإنجاز التغيير والانتقال من المؤسسة المركزية والمتحكمة إلى المؤسسة المشاركة والمبدعة التي تستخدم مفاهيم وأساليب إدارية متطورة.

تقييم استخدام الباحث للاقتباسات المباشرة وغير المباشرة

ومع ذلك، يُلاحظ أن الباحث يُكثر من الاقتباسات المباشرة على حساب الاقتباسات غير المباشرة، فعلى الرغم من وجود بعض عمليات إعادة الصياغة، إلا أن معظم الفقرات النظرية تعتمد على نقل حرفي للنص الأصلي؛ الأمر الذي يحدّ من قوة التحليل الشخصي في بناء الإطار النظري. ورغم أن ذلك لا يُعد مخالفة أكاديمية، إلا أنه يعكس ميلاً أكبر إلى النقل الحرفي بدلاً من التحليل والتركيب.

مدى صحة التوثيق داخل المتن (In-text Citation)

الفحص الدقيق للنص، يتبين أن الباحث وثّق الاقتباسات المباشرة بشكل صحيح، حيث التزم بذكر:

• اسم المؤلف

• سنة النشر

• رقم الصفحة

وذلك في معظم المواضع التي نقل فيها نصوصاً حرفية. وهذا يُعد التزاماً سليماً بقواعد التوثيق للمواد المنقولة نصاً. كذلك، يظهر في فقرة

التعريفات (ص 1.9) التزام واضح بتوثيق المصدر، كما في:

“... توفير بيئة عمل مناسبة لتفعيله (الخطاب، 2020، ص 1-26).”

وهو مثال آخر على توثيق مباشر سليم.

مدى صحة التوثيق داخل المتن (In-text Citation)

إلا أنّ التوثيق غير المباشر أي في حالات إعادة الصياغة لم يكن دائماً دقيقاً. ففي بعض المواضع، يعرض الباحث أفكاراً نظرية دون الإشارة إلى مصدرها بشكل مباشر داخل النص، رغم أنها مستمدة من أدبيات الإدارة والميزة التنافسية. وهذا يُعد نقصاً منهجياً، لأن الأفكار غير المبتكرة يجب إرجاعها إلى أصحابها، سواء نُقلت نصّاً حرفياً أو أُعيدت صياغتها.

كما يلاحظ أحياناً عدم وجود علامات تنصيص في الاقتباسات المباشرة، رغم أنها منقولة حرفياً، مما قد يتعارض مع المعايير الرسمية للتوثيق الدقيق.

تقييم اعتماد الباحث على مصادر موثوقة ومحكمة علمياً

يتبين من مراجعة الإطار النظري للدراسة أن الباحث قد استخدم الاقتباسات وخاصة المباشرة بصورة لافتة، وقد جاءت غالبية هذه الاقتباسات موثقة داخل المتن بذكر اسم المؤلف وسنة النشر ورقم الصفحة، وهو الأسلوب المتعارف عليه أكاديمياً. ففي الصفحات التي تتناول موضوع الميزة التنافسية، أورد الباحث نصوصاً نقلها حرفياً من مصادر متعددة، مثل اقتباسه عن البلتاجي (2019) عند مناقشة البيئة التنافسية، واقتباسه عن Kole (2020) عند عرض مفهوم القيمة المقدمة للعميل، وكذلك نقله الحرفي لتعريفات واردة لدى سوسي (2014) عند الحديث عن الإبداع والابتكار.

وقد وثق الباحث هذه الاقتباسات بأسلوب مباشر من خلال وضع الإحالة بين قوسين تتضمن اسم الباحث ورقم الصفحة. كما أن بعض التعريفات الواردة في قسم المصطلحات جاءت موثقة بدقة، مثل تعريف التمكين المنسوب إلى الخطاب (2020) وتعريف آخر منسوب إلى حمزة (2021)، مما يعكس التزاماً مقبولاً بقواعد التوثيق عند استخدام الاقتباسات الحرفية.

تقييم اعتماد الباحث على مصادر موثوقة ومحكمة علمياً

ومع ذلك، فإن هذا الالتزام لم يكن متوازناً في جميع فقرات الدراسة؛ فهناك مواضع تضمّنت أفكاراً مأخوذة من الأدبيات دون الإشارة الواضحة إلى المصدر، وذلك خصوصاً في بعض الفقرات النظرية التي تتناول خصائص الميزة التنافسية أو وظائف التمكين الإداري. هذا النوع من السرد غير الموثق يضعف الالتزام بالقواعد الأكاديمية، لأن إعادة صياغة الأفكار دون توثيق يُعد شكلاً من أشكال الاقتباس غير المباشر الذي يجب الإشارة فيه إلى مصدر الفكرة مهما تغيّرت صياغتها. إن الاقتباسات المباشرة التي ظهرت في الدراسة كانت في معظمها موثقة توثيقاً جيداً وتحترم قواعد الاقتباس العلمية، إلا أنّ الاستخدام الأقل انتظاماً للاق تباس غير المباشر ظلّ نقطة ضعف واضحة.

توثيق جميع المصادر بشكل صحيح بحسب الأنظمة المعتمدة مثل MLA

توحي قائمة المراجع بأن الباحث قد اعتمد على مجموعة واسعة من المصادر العربية والأجنبية المنشورة في كتب ودوريات علمية محكمة، وقد قام بتوثيقها في نهاية الدراسة توثيقاً مقبولاً من حيث المعلومات الأساسية—مثل اسم المؤلف، وسنة النشر، والعنوان، والجهة الناشرة. إلا أنّ المشكلة لا تكمن في قائمة المراجع بحد ذاتها، بل في العلاقة بين هذه القائمة وبين الإحالات داخل متن الدراسة. إذ تظهر الإحالات داخل النص بأساليب متفاوتة، يقترب بعضها من أسلوب APA العربي، بينما يبدو بعضها الآخر أقرب إلى MLA، في حين لا يتّبع قسم آخر أي نمط محدد، مما يؤكد عدم وجود نظام توثيق موحد. فعلى سبيل المثال، تظهر بعض الإحالات بصيغة: (البلتاجي، 2019، ص 26)، بينما تظهر أخرى بصيغة: (Kole, 2020, P34)، دون التقيد بشكل ثابت أو إعلان واضح عن النظام المستخدم..

توثيق جميع المصادر بشكل صحيح بحسب الأنظمة المعتمدة مثل MLA

كما يُلاحظ أن بعض الأفكار النظرية التي استند إليها الباحث لم تُوثَّق داخل المتن رغم وجودها في قائمة المراجع، الأمر الذي يصعب على القارئ تتبُّع مصدر الفكرة وربطها بالمرجع المناسب. وهذا يُعدّ خللاً في التزام الباحث بالملكية الفكرية، إذ لا يكفي إدراج مرجع في القائمة النهائية ما لم يُدعّم بإحالة داخل النص.

وعلى الرغم من وجود اقتباسات مباشرة ودقيقة للتوثيق، فإن عدم توحيد أسلوب التوثيق، وعدم الإشارة إلى بعض المصادر عند إعادة صياغة الأفكار، يجعل التوثيق في الدراسة جزئياً وغير مكتمل وفق معايير MLA أو APA، ولا يُظهر المستوى المطلوب من الصرامة العلمية المتوقعة في الأبحاث الجامعية.

دلائل على السرقات الأدبية أو انتحال الأفكار

لا يمكن الجزم بوجود سرقات أدبية دون إخضاع النص الكامل لبرامج كشف الانتحال مثل Turnitin أو iThenticate، إلا أنّ التحليل الداخلي للنص كما ورد في الدراسة يكشف عدداً من المؤشرات التي تسمح بتقييم أولي لمستوى الأصالة. فالاقتباسات المباشرة في الدراسة جاءت موثقة توثيقاً واضحاً، وقد حرص الباحث على إسناد النصوص المنقولة حرفياً إلى أصحابها، سواء كانت عربية أو أجنبية، كما ورد في الاقتباس من البلتاجي (2019)، و(Kole 2020)، وسوسي (2014). هذا الأسلوب يقلل من احتمالات السطو العلمي المباشر، لأن الباحث لم يُخفِ المصادر التي اعتمد عليها، ولم ينسب نصوص الآخرين إلى نفسه.

دلائل على السرقات الأدبية أو انتحال الأفكار

توجد بعض الفقرات التي تُعرض فيها أفكار نظرية مهمة دون توثيق، خصوصاً في أجزاء من الإطار النظري التي تتناول خصائص التمكين الإداري والميزة التنافسية. فهذه الأفكار معروفة في الأدبيات وليست من ابتكار الباحث، ومن ثم فإن عدم الإشارة إلى مصادر ها قد يُعد شكلاً من أشكال الانتحال غير المقصود أو “الإسناد الناقص”.

وعلى الرغم من أنّ هذا لا يرتقي إلى مستوى السرقات الأدبية الصريحة، إلا أنه يُعدّ ضعفاً في الالتزام الكامل بقواعد الإسناد العلمي. وفي ضوء ما يتوفر من محتوى، يمكن القول إن الدراسة لا تُظهر دلائل مباشرة على السطو العلمي في الاقتباسات الواضحة، لكنها تتضمن بعض المواضيع التي تتطلب تدقيقاً أكبر في نسب الأفكار النظرية لأصحابها.

ولكي يكون الحكم قاطعاً، يجب بالضرورة إخضاع النص للفحص عبر برنامج كشف الانتحال، وهو الإجراء الوحيد الذي يضمن الحكم النهائي حول أصالة المحتوى.

تحمل الدراسة أفكاراً جديدة أو نتائج أصلية تعود إلى الباحث

تُظهر الدراسة أن الإطار النظري استند بشكل كبير إلى أعمال سابقة، كما أنّ الباحث اعتمد إلى حدّ واسع على الاقتباسات المباشرة في الجزء النظري، إلا أنّ الأصالة الحقيقية للدراسة ليست في الإطار النظري، بل في الجانب الميداني ونتائج التحليل الإحصائي. فالأسئلة البحثية والفرضيات التي صاغها الباحث، مثل اختبار العلاقة بين أبعاد التمكين (تفويض السلطة، التدريب، التحفيز، فرق العمل، المشاركة الفاعلة) والميزة التنافسية بأبعادها (قيادة التكلفة، التركيز، الإبداع)، تعكس محاولة لبناء نموذج تطبيقي جديد في سياق القطاع الفندقي بسلطنة عمان.

تحمل الدراسة أفكاراً جديدة أو نتائج أصلية تعود إلى الباحث

ويبدو أن النتائج التي توصل إليها الباحث، مثل وجود علاقة إيجابية بين تمكين العاملين والميزة التنافسية، وعدم وجود فروق تعزى لبعض المتغيرات الديموغرافية، هي نتائج أصلية لأنها مستمدة من بيانات ميدانية حقيقية تم جمعها من عينة من العاملين في القطاع الفندقي. كما أن السياق الجغرافي وهو سلطنة عمان يُعد سياقاً نادراً لم تُجر فيه دراسات كثيرة حول هذا الموضوع، بحسب ما صرّح به الباحث نفسه، مما يمنح الدراسة بعداً من الأصالة في التطبيق.

وعلى الرغم من أنّ الإطار النظري للدراسة يعتمد على مصادر سابقة أكثر مما يعتمد على التحليل الشخصي، فإنّ القيمة الأصلية للدراسة تكمن في تصميمها الميداني وتحليل بياناتها باستخدام أساليب إحصائية مثل الانحدار الخطي واختبارات ANOVA، وهي إجراءات قام بها الباحث بنفسه ولا تُعد إعادة صياغة لأعمال سابقة. وبهذا يمكن القول إن الدراسة تتضمن مساهمة أصلية في مجالها، لكنها لا تقدّم نظرية جديدة أو نموذجاً مبتكراً، بل تساهم في توظيف نظريات قائمة في سياق جديد وإثباتها ميدانياً.

التزم الباحث بالقيم الأخلاقية في العمل العلمي

من خلال تحليل الدراسة ومراجعة مكوّناتها الرئيسية، لا تظهر دلائل مباشرة على وجود انتهاكات أخلاقية واضحة في البحث، سواء من حيث التلاعب بالبيانات أو سرقة الأفكار أو إخفاء مصادر المعلومات. فالباحث قدّم منهجية واضحة لجمع البيانات، وحدّد مجتمع الدراسة وعينتها وأساليب المعالجة الإحصائية مستخدماً برنامج SPSS، ولم يظهر في نص الدراسة ما يشير إلى اختلاق بيانات أو التلاعب بها، إذ إن الجداول والمعالجات الإحصائية المعروضة تتسق مع منهج الوصف التحليلي المعلن. كما أن استخدامه لعدد كبير من الدراسات السابقة والمراجع العلمية يشير إلى التزامه بعملية البحث الأكاديمي المعتمدة على المصادر، مما يدعم سلامة الجانب الأخلاقي.

التزم الباحث بالقيم الأخلاقية في العمل العلمي

أما فيما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية، فإن الدراسة تُظهر التزاماً مقبولاً بتوثيق الاقتباسات المباشرة عبر الإحالة إلى أسماء المؤلفين وسنوات النشر وأرقام الصفحات، وهو ما يعكس احتراماً لحق المؤلفين الأصليين في الأفكار والنصوص المنقولة. ولا يوجد في الأجزاء التي تم تحليلها أي مؤشر على أن الباحث نسب لنفسه نصوصاً حرفية دون توثيق. ويلاحظ وجود بعض الفقرات النظرية التي تحتوي على أفكار شائعة في الأدبيات العلمية دون نسبتها إلى مصادر محددة، وهو ما يُعد قصوراً في التوثيق أكثر منه انتهاكاً أخلاقياً واضحاً، لكنه يحتاج إلى تحسين لضمان الاتساق التام مع المعايير الأكاديمية..

التزم الباحث بالقيم الأخلاقية في العمل العلمي

وبالنظر إلى كافة محتويات الدراسة، يمكن القول إن الباحث لم يرتكب انتهاكات أخلاقية جوهريّة، ولم تظهر إشارات إلى تلاعب بالبيانات أو تلفيق نتائج، كما أن الاستشهاد بالمراجع والاقتباسات المباشرة يعزز مستوى النزاهة العلمية في العمل. وعلى الرغم من وجود بعض الجوانب التي تحتاج إلى تدقيق أكبر في توثيق الأفكار غير المباشرة، إلا أن ذلك لا يرقى إلى مستوى السلوك غير الأخلاقي، بل يمثل جانباً من جوانب التحسين المنهجي الذي يُتوقع من الباحث معالجته في الدراسات اللاحقة.



مجموعة جامعة
الجميع الذكية
للتعليم القابضة

MIDOCEAN
UNIVERSITY



Thank You

